الفصل الرابع

الحقـــوق الاقتصـاديـة

- قال تعالى: ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَّفْرُوضاً ﴾.
- قال رسول الله ﷺ: « إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ».
- قالت الأميرة شيخة بنت عبدالله بن عبدالرحمن آل سعود: « إن في اشتغال المرأة في الفترة الأخيرة واهتمامها بالأسواق النسائية ظاهرة جيدة، ما دامت في عملها هذا لا تعارض الشريعة الإسلامية أولاً، ولا تتعدى حدود تقاليد هذا المجتمع وأعرافه . كما أن في عمل المرأة للمرأة قد يجعلها على علم أكثر باحتياجات المرأة مما يسهل عليها توفيرها. كما أنه مع تقدم المجتمع السعودي وتطوره تظهر فيه مظاهر التنمية المستمرة والتي تعطي الفرصة لجميع أفراده لدعم عملية الإنتاج والمساهمة في تنميته الاقتصادية، والمرأة كأحد أفراد هذا المجتمع ، فهي تشارك بعملها هذا في النشاطات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية من خلال مشاركتها بهذه الأعمال التجارية الخاصة ».
- تقول مساعدة الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية والكاتبة الأمريكية جوليا هندرسن **Julia Henderson** : «أود أن أشيد بوجه خاص بالجهود الصادقة نحو تقدم المرأة السعودية واشتراكها في النهضة الشاملة للمملكة علمياً واقتصادياً».

الحقـوق الاقتصادية

اصدرت هيئة الأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٠٠ أ (د ـ ٢١) في ١٩٦٦/١٢/١٦م ، وبدء النفاذ لهذا العهد في ١٩٧٦/١/٣م ، وقد تضمنت المادة الثالثة من الجزء الثاني للعهد ما يلي: « تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في هذا العهد» ، إن الاعتراف بحق المرأة التمتع بالحقوق الاقتصادية جاء في هذا العهد بعد خمسة عشر قرناً مما أقره الإسلام ، ثم إن هذا العهد لم يحدد الفروض المالية التي تحصل عليها المرأة لكي تتمتع بها سوى راتبها من العمل ونحوه دون بيان الحق في النفقة والصداق والميراث .. إلخ .

لكن الإسلام أقر للمرأة حقوقًا اقتصادية ومالية كثيرة على خلاف ما هو موجود في الديانات والحضارات الأخرى وحتى في كثير من المواثيق الحقوقية الإقليمية والدولية، فأجاز للنساء التملك والتصرف فيما يمتلكن من أموال أو ممتلكات، مع الحرية التامة في التصرف في أموالهن بالضوابط الشرعية التي جاء بها الإسلام. فلها حق الإجارة والإعارة والبيع والشراء والمزارعة والمضاربة، وكما أقر الإسلام للمرأة بحق النفقة لها على وليها أباً كان أم زوجاً ، أقر الإسلام للمرأة حق الميراث وأقر للمرأة الحق في الصداق عند الزواج والنفقة عند الطلاق، وقد تقدم بيان ذلك كله في موضوع الحقوق الاقتصادية والمالية للمرأة في الإسلام، وهذه الأحكام تنجر بالضرورة على كل امرأة مسلمة ومنهن المرأة السعودية التي تتمتع بحقوقها الاقتصادية في ظل دولة الإسلام المملكة العربية السعودية التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية.

إن المرأة المسلمة سجلت عبر التاريخ الإسلامي المجيد صفحات مشرقة في حياة الأمة ومجدها فكانت المرأة المتعلمة المعلمة، وكانت المرأة العاملة في الشؤون الاجتماعية

ورعاية المرضى في أوقات الحرب والسلم وكانت المرأة سيدة الأعمال المتاجرة بالأموال، تقول الكاتبة الإيطالية ريتادة ميليو: «ويجب الملاحظة أن لا شيوع في الملكية بين الزوجين في الإسلام، فما يملكه الزوج يبقى ملكه الخاص، وما تملكه الزوجة يبقى ملكها الخاص. والقرآن الكريم نص على هذا صراحة إذ قال : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾[1]، فمنذ فجر الإسلام والتاريخ العربي المجيد يدون أن المرأة عملت في ميادين مختلفة وخاضت غمار الأعمال الحرة بمالها وفكرها وعطائها وأكبر دليل على ذلك أم المؤمنين السيدة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها زوجة الرسول ﷺ فقد كانت تجارتها معروفة في قريش، وكانت تجارتها تجوب بلاد الشام والكل يعرف أنها اختارت الرسول ﷺ قبل بعثته ليدير لها تجارتها لصدقه وأمانته ،كذلك من وقت قريب كانت المرأة في الريف ولا زالت تقوم بتربية الماشية وتبيع منتوجاتها في الحضر، وفي المناطق الحضرية كثير من السيدات يعملن في مجالات متعددة مثل الصناعة والزراعة والتجارة والأعمال الطبية ، إذن عمل المرأة بالتجارة واستثمار مالها ليس وليد اللحظة بل هو امتداد لتجارب سابقة يقوم على هدى الإسلام في منح المرأة حقوقها الاقتصادية.

وفي المملكة العربية السعودية قطعت المرأة السعودية شوطاً لا بأس به في مجال العمل الحر في التجارة وتداول رؤوس الأموال والربح الحلال، وبالتالي خدمة مصالح الوطن والتعاون مع الرجل من أجل بناء الأسرة الواحدة. ومن هنا كان للمرأة السعودية دور عام وبارز في مراحل التنمية الاقتصادية ولعل الكثير من الناس يعلم أن بالغرفة التجارية بالرياض مثلاً بها أكثر من مائة سجل تجاري لسيدات أعمال سعوديات يعملن في مجالات مختلفة، وهناك ما يزيد عن مائتي سيدة أعمال لهن سجلات في الغرفة التجارية بجدة، وكذا في بقية مدن ومحافظات المملكة، تقول الأمريكية جوليا هندرسن : «أود أن أشيد بوجه خاص بالجهود الصادقة نحو تقدم المرأة السعودية واشتراكها في النهضة الشاملة للمملكة علمياً واقتصادياً»[2]، وتقول مصممة الأزياء

السعودية رجاء المنيف: « بدأت منذ تسع سنوات بفتح أحد المشاغل النسائية، ومنذ سنتين افتتحت محلاً لبيع الملابس الجاهزة للسيدات وحاليا أدرس فكرة لتطوير التجربة بإنشاء مصنع لملابس الأطفال»، وتضيف: « لقد كنا من أول المشاغل النسائية التي فتحت أبوابها بالرياض وقد اخترت هذا المجال من باب الهواية والخبرة وخاصة في مجال التصميم، وقد سافرت لبلاد كثيرة واطلعت على عروض أزياء وتجارب المصانع الأجنبية ومن هنا اكتسبت خبرة كبيرة في ميدان العمل»، وعن قيمة الحرية الاقتصادية وفوائده الاجتماعية للمرأة المسلمة ونتائجه الإيجابية تتحدث رجاء المنيف وتقول: «إن تطور الطاقة الإنتاجية هو مقياس نجاح المشروع تجارياً، لكن نجاحه هو خدمة للمرأة المسلمة حفاظاً على حشمتها وعفتها ووقارها وممارسة لحقوقها الاقتصادية بعيداً عن الرجال والاختلاط بهم»[٣].

وتتحدث وفاء العجلان وهي سيدة أعمال قائلة: «نحن لا نستطيع منافسة السوق الأجنبي، هم عندهم التكنولوجيا والخبرة والعمالة لكن نحاول أن نطور تجربتنا حتى نسير معهم جنباً إلى جنب، مع التحفظ هنا بأننا نتميز عنهم في نوعية الخدمة التي نقدمها للمرأة السعودية، حيث نقدم لها الموديل المناسب لاحتياجاتها الحقيقية والتي تتفق مع طبيعة مجتمعنا المحافظ، ونقدم لها الخامات المناسبة للبيئة السعودية. لذلك فرغم أن الأجنبي يتميز بالكفاءة العالية والصناعة وإنتاج الخامات، إلا أن المرأة تقبل على التفصيل في المشاغل النسائية حيث تجد ما تريده حسب احتياجاتها وذوقها وبالسعر المناسب، إضافة إلى مساعدتها في اختيار الموديل المناسب، فنحن نقدم لمرأة خدمة متكاملة. نحرص على تطويرها باستمرار ونحن ندرس حالياً إدخال نظام الكمبيوتر بهدف تنظيم الطاقة الإنتاجية حيث سيتم تحديد مواعيد البروفات والاستلام بالكمبيوتر ذلك تجنباً لشكوى بعضهم من عدم الالتزام بالمواعيد وكذلك لتحديد كمية العمل المطلوب وبشكل منظم[٤].

وتعلق سيدة الأعمال مريم فؤاد الصائغ عن تجربتها في العمل الحر فتقول: «العمل

الحر يمنح الإنسان الشعور بالاستقلالية وممارسة طموحاته بدون حدود أو قيود ولذا سمي حراً، والتجارة مجال رحب واسع لا نهاية له ومن حرص وعمل حسب الأصول والأنظمة فاز ونجح ومن خالف باء بالفشل الذريع والعياذ بالله». وعن تجربتها تقول: «إن تجربة المرأة في القطاع الخاص تجربة جيدة والناجحات كثيرات ولله الحمد، ولكن تبقى هناك أمور لا تستطيع المرأة منا القيام بها أو مزاولتها مراعاة لعاداتنا وقيمنا»[٥].

وللسيدة عنايات الرسن رأي عن حقوق المرأة الاقتصادية من خلال تجربتها الذاتية إذ تقول : « إن العمل الحر خال من الارتباط، وإنه إثبات للذات، وهاأناذا سيدة مسؤولة عن أسرة ورئيسة اللجنة المالية بجمعية الوفاء الخيرية وأدير مشغلاً للخياطة، وإن تجربتي جريئة، وقد قابلتني بعض الصعوبات واستطعت التغلب عليها، ونحن نرى أن المرأة السعودية قد نجحت كثيراً في مجال الأعمال الحرة، فهي منتشرة هنا وهناك تدير المحلات النسائية ومشاغل الخياطة ومجمعات الخدمات الطبية وفروع البنوك، وأكبر دليل على نجاح المرأة السعودية الأرقام المسجلة بالغرفة التجارية، وعن آخر مشاريعها تقول السيدة عنايات الرسن: «إن شاء الله سأنتهي قريباً من افتتاح مصنع للملابس النسائية وستكون فيه المرأة هي المصممة وهي التي تدير الإدارة وهي المحاسبة وهي العاملة وهي كل شيء أي سيدار بأيد نسائية ١٠٠٪»[٦].

أما سيدة الأعمال ناريمان حمزة والتي تعمل في وزارة الإعلام تقول: «ليس دائماً يكون الربح حليفي في الأعمال التجارية ولكن هذا لا يدعو إلى الإحباط بل يعطيني الأمل والعزيمة والثقة لأقف من جديد وأعمل وأربح، وقد نجحت المرأة السعودية في هذا المجال نجاحاً كبيراً رغم أنها تحتاج إلى الدعم من قبل الرجل، وبالنسبة لتجربتي فإنني أحاول أن أتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهني، ولكن لابد من العزم والإصرار، وها هي المرأة السعودية وبكل جدارة تعمل في المحلات التجارية النسائية ومحلات التصوير الخاصة بالسيدات والمراكز الطبية للعلاج الطبيعي

الخاص بالنساء، فهذا دليل على عملها وإبداعها وثقتها بنفسها وموهبتها»[٧]، هذه الآراء والأقوال تتضمن عرضاً واقعياً ومشاهداً ملموساً عن مدى تمتع المرأة السعودية بحقوقها الاقتصادية في مجالات متعددة بحرية وطمأنينة وثقة ورضى لما حفظه لها الإسلام من حقوق وحرية مالية لا وصاية من أمير ولا إشراف من كبير، لا مجال معه لكلام عام قد لا يبين بواقعية وحقيقة حقوق المرأة السعودية الاقتصادية مثلما يشهد شاهد من أهلها.

تقول السيدة منيرة السبهان: « بكل اعتزاز هوايتي البيع والشراء منذ صغري، ونمت معي هذه الهواية المحببة إلى قلبي ونفسي، ففتحت محلاً لبيع الأحذية: (الحذاء الأخضر)، ولكنني خسرت فيه كثيراً حيث أن تعاملي مع شركة أجنبية أضاع عليّ الكثير من الفرص والربح، فقد خدعوني بالصفقة التجارية وكنت لا أزال لبنة طرية فخسرت. ورغم ذلك لم أقف مكتوفة اليدين فبادرت بفتح مشغل للخياطة ونجحت في العمل به ولا زال إلى الآن يعطيني ربحاً جيداً رغم انتشار مشاغل الخياطة النسائية في شتى أحياء الرياض، ولحبي الشديد للحلويات وشوقي الشديد لها فقد فكرت أن أنشئ مصنعاً للحلويات، وفعلاً نفذت الفكرة والمصنع يعمل به رجال ولكنني أتابع عمله وكل ما يتعلق به بنفسي بواسطة الهاتف والحمد لله، لقد نجحت الفكرة وها هو إنتاجه يملأ الأسواق السعودية، فأنا كمواطنة سعودية أفتخر أنني أعمل لبلدي ومن أجل أبناء وبنات بلدي الغالي.ولا بأس باشتغال المرأة بالعمل الحر، إذ ليس كل من تتخرج من الجامعة تجد لها وظيفة، فالعمل الحر بحدود القيم المرعية أمان من الفقر، أمان من الفراغ، أمان من الملل، أمان لنا من كل شيء وعطاء لبلدنا الذي أعطانا الكثير الكثير، ولي زميلات كثيرات يعملن في مجال العمل الخاص ونجحن فيه وأثبتن جدارتهن»[٨]، وقول السيدة منيرة أن شركة أجنبية خدعتها دليل على أولئك القوم في ظلم الناس وأكل أموالهم بالباطل وخصوصاً المرأة وهم ينادون بحقوقها مع أنهم يظلمونها.

لقد تعلمت المرأة السعودية واقتحمت كثيراً من المجالات بخطوات واثقة وثابتة في مجال العمل الحر ، وهي لا تزال تواصل مشوار العطاء مشاركة منها في تنمية الوطن، فهي تعلم وتطبب وتثقف وتتاجر وتصنع، ولا يتوقف عطاؤها عند حد كما أثبتت جدارتها في كل المهام الإدارية والعملية، ويوماً بعد يوم تتزايد أعداد سيدات الأعمال اللواتي حققن نجاحاً منقطع النظير في كافة القطاعات.

وعن دور المرأة السعودية في الأعمال الحرة تتحدث السيدة عنايات عبد الحميد فتقول: «في السابق كان ممنوعاً على المرأة العمل في أي مجال، ولكن المرأة تعلمت وأعطت وأصبح لها دور كبير في المجتمع ففتحت المشاغل، والمطاعم النسائية وانضمت إلى الجمعيات الخيرية فأعطت وأبدعت، وكرست حياتها للعطاء كالرجل تماماً»، وحول دورها في المنزل وترتيب وقتها قالت :« إن المرأة أصبحت واعية جداً لذلك فهي ترتب وقتاً للمنزل وآخر للأعمال الحرة وثالثاً للأولاد وهي توفق بين أعمالها وبيتها ولله الحمد»[٩] ، وهذه الأستاذة وفاء عبدالمحسن العجلان الحاصلة على بكالريوس علوم إدارية قسم الاقتصاد من جامعة الملك سعود والتي كانت رسالتها في التخرج بعنوان: (دور صندوق النقد الدولي في تنمية الدول النامية)، تتحدث عن دور المرأة السعودية في القطاع الخاص وتجربتها الشخصية فتقول: «مؤسستنا عالم الإبداع ٩٠٪ من العمل يقوم به زوجي و١٠٪ أقوم به بنفسي، مع أن أكثر الأعمال المنفذة أنجزها بالمنزل، مثل لصق المرايا على الخشب مع تنسيق الزهور المجففة والصناعية وعمل التصاميم الخاصة بالأعمال التي نقدمها في عالم الإبداع، كذلك أضيف عليها إضافات كثيرة حيث إنني في كل عمل جديد أقوم بابتكار فكرة جديدة وأقوم بتنفيذها على الواقع وأشعر بسعادة كبيرة جداً. وأتمنى من الغرفة التجارية أن تعمل دورات للنساء مثل الرجال، فإن سيدات الأعمال بحاجة ماسة إلى تنمية مهاراتهن ولابد من وجود دورات اقتصادية تسويقية إدارية حتى نتقن أعمالنا على أتم وجه ونساهم في خدمة بلادنا الغالية»[١٠].

وتتحدث الأميرة شيخة بنت عبدالله بن عبدالرحمن آل سعود عن الدور النسائي التي تؤديه المرأة السعودية خاصة في الأعمال الخيرية التطوعية، كما تشير إلى أن اشتغال المرأة واهتمامها بالأسواق النسائية ظاهرة جيدة ما دامت لا تعارض الشريعة الإسلامية، وتدعو سمو الأميرة شيخة المرأة السعودية بأن تحافظ على دينها وتتمسك به حتى تحفظ من خلاله ما تصبو إليه، وتدعوها كذلك لمزيد من التعليم، والعمل، مع المحافظة على بيتها وأطفالها وتشجعها على المزيد من المساهمة في الأنشطة التطوعية الخيرية[11].

وتجيب الأميرة شيخة على سؤال: **ما هو تقييم سموكم لدور المرأة، وهل حققت المرأة من وجهة نظركم ما تصبو إليه وأن هناك مزيداً من الأعمال الأخرى؟** فأجابت: « لقد حققت المرأة السعودية إنجازات كبيرة ساهمت فيها في نهضة مجتمعنا، إذ يتضح أن المرأة السعودية لعبت دوراً مهمًا في دفع عجلة التنمية والتقدم سواء أكانت معلمة أو طبيبة إلخ، أو ما يناسب المرأة من أعمال تتلاءم مع طبيعة بلادنا الإسلامية. فغالبية المعلمات في الوقت الحالي في مدارس البنات هن سعوديات، كما ظهرت أيضاً المرأة السعودية الطبيبة والتي أثبتت براعتها في عملها، بالإضافة إلى أن المرأة السعودية الموظفة والعاملة في أعمال لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية الغراء والتقاليد السعودية، كما قامت أيضاً المرأة السعودية بالأعمال الاجتماعية المختلفة سواء الحكومية أو الخاصة، فساهمت في العمل في مؤسسات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فوجدت المرأة السعودية في مؤسسات رعاية الأطفال والأيتام، ورعاية المعوقين، ورعاية الصم والبكم، فكرست جهودها لخدمة هذه الفئات الخاصة، وقدمت لهم كافة أوجه الرعاية والاهتمام، وفي المقابل ظهر دور المرأة السعودية في الأعمال الخيرية والتطوعية. إن في اتجاه المرأة للتعليم سواء في المدارس أو المعاهد أو الجامعات المختلفة، وتنوع مجالات هذا التعليم وتخصصاته، ومستوياته يوضح لنا في المقابل ما يمكن أن تسهم به المرأة

السعودية بالمزيد من تغطية كافة الجوانب التي يمكن لها العمل بها بما لا يتعارض مع دينها وتقاليدها. فالمرأة معطاءة لا تتوقف عن العمل سواء داخل بيتها أو خارجه»[١٢]، و للأميرة شيخة بنت عبدالرحمن آل سعود أقوال عن المرأة السعودية وعملها، وعن حقوقها الاقتصادية إذ تقول: «إن في اشتغال المرأة في الفترة الأخيرة واهتمامها بالأسواق النسائية ظاهرة جيدة، ما دامت في عملها هذا لا تعارض الشريعة الإسلامية أولاً، ولا تتعدى حدود تقاليد هذا المجتمع وأعرافه. كما أن في عمل المرأة للمرأة قد يجعلها على علم أكثر باحتياجات المرأة مما يُسهل عليها توفيرها. كما أنه مع تقدم المجتمع السعودي وتطوره تظهر فيه مظاهر التنمية المستمرة والتي تعطي الفرصة لجميع أفراده لدعم عملية الإنتاج والمساهمة في تنميته الاقتصادية، والمرأة كأحد أفراد هذا المجتمع، فهي تشارك بعملها هذا في النشاطات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية من خلال مشاركتها بهذه الأعمال التجارية الخاصة»[١٣].

وعن مشاركات وواجبات المرأة السعودية تقول الأميرة شيخة: «مشاركتي وأعمالي التي أقوم بها لا أعدها إلاجهداً قليلاً أقدمه لهذا البلد الكريم، وهي واجب علي تجاهه كمواطنة منتمية إليه وكزوجة لمسؤول، وهذا أقل ما يجب أن أقدمه لهذه البلد، وأتمنى من الله عز وجل أن يوفقني لما فيه الخير لخدمته. وأخيراً أقول للمرأة السعودية بأن تحافظ على دينها وتتمسك به، حتى تحقق من خلاله ما تصبو إليه، فهي عليها واجب كبير تجاه مجتمعها، فهي الأم التي تربي الأجيال الذين سيتحملون مسؤولية بناء هذا المجتمع وتقدمه، وهي الزوجة التي تساعد وتدفع زوجها للعمل على تطوير هذا المجتمع، وهي أيضاً المرأة التي تعمل وتشارك من أجل تطوير هذا المجتمع، وهي أيضاً التي تعمل وتشارك من أجل تقدم هذا المجتمع، فهي عليها واجبات كبيرة وعليها أولاً أن تدركها، حتى تعمل على تحقيقها، فنحن في بداية الطريق، علينا العمل الكثير من أجل هذا البلد فهو صاحب الحق والفضل

علينا جميعاً، وعلى المرأة أن تقوم بهذا الواجب تجاهه، سواء من خلال بيتها أو من خلال عملها، فأدعوها لمزيد من التعليم، والعمل، مع المحافظة على بيتها وأطفالها، كما أشجعها أيضاً على المزيد من المساهمة في الأنشطة التطوعية الخيرية، فالعمل ليس مقصوراً على مكان محدد، بل إن كل امرأة قادرة على تحقيق رفعة مجتمعها من خلال موقعها التي هي فيه، والمرأة السعودية قد تحملت المسؤولية، وحققت بالفعل الكثير لمجتمعها، وهي أيضاً قادرة على تحقيق المزيد طالما تمسكت بدينها وتقاليدها»[١٤].

ولتأهيل المرأة السعودية في مجال العمل الصناعي وممارسة حقها المالي والاقتصادي، فإن أساسيات ذلك المبدأ موجود في المملكة العربية السعودية ويتمثل في المعارض الفنية التي تقيمها مدارس البنات سنوياً وتعرض فيها منتجات الطالبة الفنية والصناعية من الملابس وأدوات المطبخ ونماذج المفروشات والنسيج، وحول هذا الموضوع كتبت الباحثة هيام أحمد بنجابي رسالة الماجستير التي قدمتها لكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م بعنوان : (توظيف المرأة السعودية في قطاع التصنيع)، وكان من أهداف الدراسة تحديد الوسائل والإيجابيات المناسبة لاستغلال الموارد البشرية النسائية في المملكة العربية السعودية التي يمكن أن تبدع في عمليات الإنتاج سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام أو بالعمل الشخصي، والدعوة إلى إيجاد فرص عمل جديدة للمرأة السعودية في قطاع التصنيع في إطار الشريعة الإسلامية، خصوصاً في المجال الصناعي التحويلي، وهذا ممكن من خلال تخصيص أقسام خاصة بالنساء في المصانع لممارسة ذلك العمل كما هو الحال في بعض الدول الإسلامية مثل ماليزيا وإندونسيا، بل حتى في دول غير إسلامية مثل اليابان والصين، ويتم التشغيل والإشراف والإدارة على الأقسام النسائية بالتنسيق على أجهزة الحاسب الآلي حيث تفوقت المرأة السعودية في هذا الجانب وأصبحت تدير مؤسساتها الخاصة بالحاسب الآلي في مجال البيع والتسويق والتدريب[١٥]، وننظر إلى الدكتورة عواطف فيصل بياري عميدة قسم

الطالبات بجامعة أم القرى سابقاً إذ تتمنى إضافة العديد من الأعمال التي قامت بها المرأة في الطب والتعليم والإشراف الاجتماعي بحيث تكون المرأة مكتسبة لمهارات حرفية مثل السباكة والكهرباء والنجارة بما لا يتعارض مع قيم المجتمع وتعاليم الإسلام لخدمة المطلقات والأرامل والقواعد من النساء اللائي ليس لهن محارم ويكرهن دخول الرجال في منازلهن مثل السباك والنجار والحداد وغيرهم من أصحاب الحرف الذين يعملون في صيانة أجهزة وأدوات المنازل[١٦].

في هذا الفصل المتعلق بالحقوق الاقتصادية للمرأة السعودية على إيجازه حرصنا أن نقدم المرأة السعودية لتشهد بنفسها على مدى رعاية المملكة العربية السعودية لحقوقها الاقتصادية، ولتقدم صورة واقعية ونماذج ماثلة لمدى تمتع المرأة السعودية بحقوقها الاقتصادية من خلال أقوال سيدات الأعمال السعوديات ، وقد أدلين بدلوهن في هذا الجانب ، وفيه الكفاية بإذن الله تعالى .